واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في العراق في ظل جائحة كوفيد-19 –كورونا

زهراء صالح حمدي
كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق.

المستخلص

يهدف البحث الى ابراز واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في العراق في ظل جائحة كورونا، والتأكيد على اهمية الخدمات المالية الرقمية ودورها في اضفاء الطابع الرقمي على الشمول المالي. يعتمد هذا على تحليل الاحصائيات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية الرقمية خلال فترة الجائحة. توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها: هو ان الشمول المالي الرقمي لايزال ضعيفا في العراق. يوصي البحث بوضع خطة استراتيجية وطنية واضحة وقابلة للتنفيذ للشمول المالي الرقمي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي الرقمي، الخدمات المالية الرقمية، الدفع الكتروني، كوفيد-19 .

المقدمة

لا يعتبر الشمول المالي وأحد أهم آلياته، المدفوعات الرقمية، غاية في حد ذاتها ولكنها وسائل تمكن من تحقيق غايات اقتصادية وسياسية تؤسس لاقتصاد رقمي يستند إلى بنية تحتية تكنولوجية، وإتاحة خدمات مالية، ووصول إلى شرائح مجتمعية غابت عن اهتمام البنوك لعقود لأسباب متعددة منها التشريعات والاجراءات غير المشجعة للتعامل مع المؤسسات المالية، والثقافة المنتشرة في المجتمعات، وعدم قدرة البنوك على الوصول إلى الطبقات الدنيا أو القاطنة في المناطق الريفية أو النائية، والتكلفة المرتبطة بالتعامل مع المؤسسات المالية، فضلا عن تأثير دراسة المخاطر على قرارات المؤسسات المالية بالتعامل مع قطاعات عريضة من المواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة" (سميرة & حاكمي نجيب, 2019)

مشكلة البحث

يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي: ما هو واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في العراق في ظل جائحة كورونا.

اهداف البحث

يهدف البحث الى ابراز التحديات التي يواجهها الشمول المالي الرقمي ومنها ارتفاع تكلفة الانترنت وضعفها والاطلاع على واقع الخدمات المالية والمصرفية الالكترونية التي تقدها المؤسسات المالية الرسمية ومدى انتشارها الجغرافي ومقارنة ذلك بين المحافظات العراقية.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية وجوب توفر الخدمات المالية والمصرفية الالكترونية في فترة جائحة كورونا، التي باتت مطلبا اساسيا مجتمعيا. فضلا عن القاء الضوء على واقع وتحديات الشمول المالي وصعوبات تحقيق الشمول المالي الرقمي لما يعانيه العراق من ارتفاع تكلفة خدمة الانترنت وضعف الخدمة المقدمة للجمهور.

فرضية البحث

- توجد تحديات تعيق من تحقيق مستويات جيدة للشمول المالي الرقمي في العراق

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/14
Corresponding author's e-mail:	zahraasaleh11@yahoo.com

Copyright © 2022 Zahra Salih Hamdi.

- لا تزال الخدمات المصرفية والمالية الرقمية دون المستوى المطلوب

اسلوب البحث

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في البحث بالاعتماد على الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث

الدراسات السابقة

دراسة (مطر, 2018) متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه: هدفت الدراسة الى قياس مؤشرات الشمول المالي في العراق وابراز الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من خلال تعليمات الصادرة عن البنك المركزي. توصلت الدراسة الى تباين كبير بين المحافظات العراقية من حيث عدد الحسابات وفروع المصارف والصراف الألى و الخدمات المالية والمصرفية الأخرى .

دراسة (سميرة & حاكمي نجيب, 2019)، أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية، تناولت الدراسة الاليات المهيأة من قبل البنك المركزي الجزائري والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من اجل ايصال الخدمات المالية والمصرفية للفلاحين في المناطق الريفية.

دراسة (حمدي, 2020) ، اهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة لتجارب دولية: هدف البحث الى عرض أهمية التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية وامكانية ايصالها الى شريحة واسعة من الزبائن من خلال الشمول المالي . استنتج البحث انه على الرغم من قدرت الخدمات المالية والمصرفية الالكترونية في تحقيق هدف الشمول المالي وهو حصول الفقراء على الخدمات المصرفية الا ان قلة وعي الجمهور المالي وارتفاع تكلفة الانترنت هي من اهم التحديات التي يواجهها المجتمع العراقي.

دراسة (رفيقة 2021 ., et al) التكنولوجيا المالية والشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا:

ابرزت الدراسة اهمية التكنولوجيا المالية الرقمية في توسيع حجم الخدمات المالية المقدمة للمستبعدين الماليين. توصل البحث الى جائحة كورونا زادت من اهمية الاستثمار في التكنولوجي المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي.

دراسة (اسماعيل & ابراهيم, 2021)، الشمول المالي كداعم اساسي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة بالجزائر في ظل انتشار جائحة كورونا: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية رقمنة المالية العامة وتوسيع الشمول المالي للأفراد والمؤسسات بما يساهم في كفاءة أنظمة التحويل الاجتماعي وزيادة الكفاءة والشفافية. وخلصت الدراسة إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني والرقمنة المالية والشمول المالي لا تساعد فقط في تقليل تكلفة الايرادات ، بل يمكنها أيضًا توسيع قاعدتها وتسهيل عملية دفع الرسوم ضمن إطار شفاف ومنضبط مع تقليل تكاليف المشروع بشكل كبير.

دراسة (مراد & غزازي, 2021)، الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا-كوفيد19 :تناولت الدارسة واقع وتحديات الانتقال الى الشمول الرقمي في الجزائر، توصلت الدراسة الى ان جائحة كورونا اظهرت اهمية التعامل بالوسائل النقدي الإلكترونية بالإضافة الى التوجيهات الصادرة من قبل البنك المركزي الجزائري لتشجيع المصارف على تقديم الخدمات الالكترونية، وزيادة اعداد اجهزة الصراف الالي ،وغيرها من الخدمات المصرفية الحديثة.

المحور الاول
الشمول الرقمي

اولا: مفهوم واهمية الشمول الرقمي

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المختصين الماليين على حدّ السواء، مما أدى إلى ظهور عد ة مفاهيم له تصبّ في مجملها في إطار واحد، حيث يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع

بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية (جازية, 2020)

هو تمكين الأشخاص ذوي الدخل المحدود من ممارسة المعاملات المصرفية والاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية(حسابات توفير حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين،)...من القنوات الرسمية والتي تتناسب مع احتياجاتهم بأسعار معقولة.(طهير, 2020)

اما فيما يتعلق بمفهوم الشمول المالي الرقمي فانه يهتم بنشر الخدمات الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدم الخدمات" (ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION (AFI), 2018) . كما اتفق كل من (شكرين, 2021) و (مختار .et al 2021 ,) على ربط الشمول المالي الرقمي بالتكنولوجيا المالية، "ونشر الخدمات المالية رقميا والتي تربط الأعوان الاقتصاديين بالمصارف والموردين والأسواق بسهولة، للوصول للفئات المستبعدة ماليا وذلك من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تتلاءم مع احتياجاتهم وتكون بتكلفة معقولة بالنسبة للعملاء ومستدامة بالنسبة لمقدمي الخدمات" . يشير (مراد & غزازي, 2021) الى قدرة المستخدمين ير

المشمولين ماليا بالوصول الرقمي الى الخدمات المالية الرسمية بحيث تكو هذه الخدمات مناسبة لاحتياجاتهم المالية وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن اطار تشريعي وقانوني مناسب، حيث ان الشمول الرقمي يغطي مناطق واسعة جرافيا وبسرعة كفاءة وبكلفة منخفضة، بالتالي يزيد من امكانية وصول الخدمات المالية لشريحة لم تكن مشمولة ماليا سابقا.

ثانيا: اهمية الشمول المالي الرقمي

تكمن اهمية الشمول المالي الرقمي فيما يأتي:**(مراد & غزازي, 2021)** ،(مروان & رشيد, 2018)

1. **الشمول المالي الرقمي يحقق الاستقرار المالي ويرفع معدل النمو الاقتصادي:** تشير أحدث الدراسات الى وجود 1.7 مليار شخص بالغ حول العالم، لا يملكون حسابات مصرفية، من بينهم 1.1 مليار يملكون هواتف محمولة. وهذا يمثل فرصة للدول النامية للتوسع في استخدام الهاتف المحمول في النفاذ الى الخدمات المالية. كما تشير الدراسات الحديثة الى التأثير الايجابي للشمول المالي الرقمي على الاداء الاقتصادي، اذ يمكن ان يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6% في تحقيق مكاسب يبلغ مجموعها 3.7ترليون دولار امريكي بحلول عام 2025
2. **الشمول المالي الرقمي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية**: وذلك من خلال التنويع في المنتجات المالية، والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من الزبائن.
3. **يهتم الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي:** وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. من خلال ذلك يكون توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم وذلك لحماية حقوقهم.
4. **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**: فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: مبادئ الشمول المالي الرقمي

تطرقت دول مجموعة العشرين في عام 2016 مجموعة من الاجراءات الواجب العمل بها من اجل تسريع رقمنة الشمول المالي من خلال وضع مبادئ ارشادية للتمويل الرقمي وهذه المبادئ تم تقسيمها لأربعة مجموعات مقسمة الى ثمان مبادئ هي (صندوق النقد العربي, 2020)

1. **ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة**

المبدأ الاول: دعم تطوير بنية تحتية مالية رقمية امنة ومسؤولة يسهل الوصول اليها على نطاق واسع ونظام قابل للتشغيل البيني وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات تكلفة مقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات متوافقة والمتطلبات الدولية لمكافحة غسيل اموال وتمويل الارهاب ونظام الهوية الرقمية

2. **تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة**

المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ للخدمات المالية الرقمية واستخدامها

المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجية الوطنية

3. **تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للمنتجات المالية الرقمية**

المبدأ الخامس: دعم الاصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول للخدمات المالية الرقمية التي ينتج عنها عدم مساواة في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم ابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

4. **تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة.**

المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والرقمية والتجارية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

المبدأ الثامن: دعم اجراءات حماية الزبائن بما في ذلك حماية البيانات بما يلبي احتياجات الشباب والنشاء والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني
واقع الشمول المالي الرقمي في العراق

اولا: مؤشر انتشار المصارف

تعتبر المصارف من أهمّ المؤسسات التي من خلالها يتمُّ زيادة الشمول المالي وتنفيذ اهداف السياسة النقدية وايصال الخدمات المالية إلى الجمهور، لذلك فإنّ هذا المؤشر يعنى بعدد فروع المصارف داخل الاقتصاد، اذ يرى (ابودية, 2016) ان سياسة التفرع لها الاثر الايجابي على حشد المدخرات المتمثلة للجمهور هذا يعني استقطاب

عملاء جدد للتعامل مع المصارف يترتب علية زيادة في أعداد الحسابات وما يرتبط بها من خدمات مصرفية الكترونية تيسر وتسهل على المتعاملين إتمام صفقاتهم ومعاملاتهم التجارية . إنَّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق مازالت دون المستوى المطلوب، وعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق، إلَّا أنَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جدًّا، وقد شهد عام 2020زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت 891 فرعا في حين كانت عام 2019 (888) فرعا، وكانت هناك زيادة في الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.06) عام 2020 بعد ما كانت (44.25) عام2019 ، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ كانت (2.25) عام 2019وبلغ (2.21) عام 2020 ، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (1)
الانتشار والكثافة المصرفية في العراق

السنة	عدد السكان (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	73.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25
2020	40.150	891	45.06	2.21

المصدر: البنك المركزي 2020، النشرة الاحصائية

- **وزارة التخطيط،** https://mop.gov.iq/news/view/details?id=508

ثانيا: انتشار خدمات الدفع الالكتروني ATM POS POC

(ATM) هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24/24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناءاً على طلب منه , وتحمل هده البطاقة بالإضافة إلى معلومات عن العميل وحسابه رقم سري يعرفه ويحدده حاملها فقط (ربوح & غردة, 2008) .إنَّ زيادة خدمات الدفع الإلكتروني تعد من الاهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادتها وذلك لأجل إدخال أكبر عدد ممكن من الافراد داخل النظام المالي ومحاولة زيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد لكل 1000 كم: ATMوPOC و POS كما موضح في الجدول التالي

جدول (2)
انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للفترة 2017-2020

السنة	POC	POS	ATM
2017	11.7	2.1	1.5
2018	15.1	5.0	2.0
2019	26.6	5.1	2.3
2020	29.5	8.9	2.7

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة

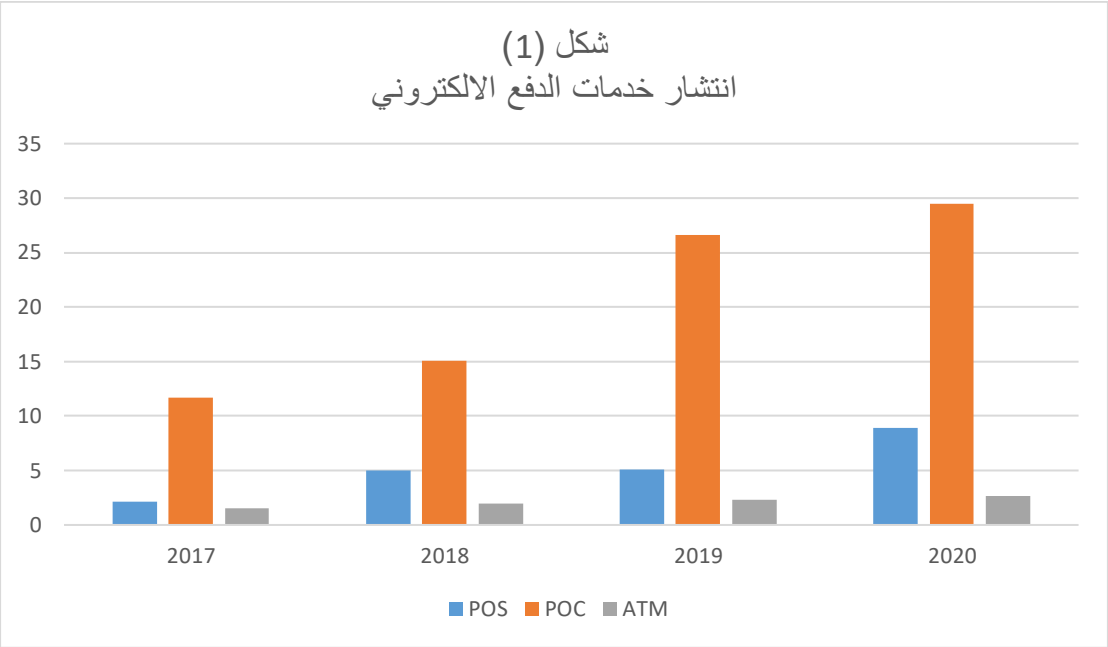

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل (1) أن هناك زيادة في نسبة أعداد أجهزة ATM , POC, POS في ارجاء العراق اذ يلاحظ ارتفاع عدد اجهزة ATM الى مساحة العراق من 1.5 في عام 2017الى 2.7 في عام 2020، ولكن ما زالت النسبة منخفضة جدًّ ا ولا تلبي الطموح والهدف المنشود، أما اجهزة POS فإنَّ انتشارها إلى مساحة العراق قد ا زدت من 2.1 عام 2017 إلى 8.9 عام 2020 وكذلك اجهزة POC فقد ازدادت اعدادها من11.7 في عام 2017 إلى 29.5 في عام 2020 ، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلًا انسجامًا مع توجهات البنك المركزي العراقي. وكذلك الحال فيما يخصُّ انتشار خدمات الدفع الإلكتروني إلى عدد سكان العراق لكل 100000 نسمة، فإنَّ هذه النسبة تعد منخفضة يوضح ذلك الجدول (3)

جدول (3)
انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى عدد سكان العراق

السنوات	عدد اجهزة POC لكل 100 الف نسمة	عدد اجهزة POS لكل 100 الف نسمة	عدد اجهزة ATM لكل 100 الف نسمة
2017	13.8	2.5	1.8
2018	17.3	5.8	2.3
2019	29.7	5.7	2.6
2020	23.2	9.8	2.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة

إذ يتضح أنه على الرغم من ارتفاع خدمات الدفع الإلكتروني في عام 2020 التي بلغت نسبة عدد ATM (2.9) لكل 100الف نسمة وبلغت POC ما مقداره 23.2 و POS 9.8 في عام 2020 ، ولكن مازال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيط جدا، والسبب في ذلك أنَّ معظم الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة POS لعدم انتشار هذه الثقافة، ومازالت هذه العملية غامضة على معظم أصحاب المحلات التجارية، ولا سيما في المناطق الشعبية والنائية، اما اجهزة ATM فإنَّ انتشارها مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف، ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة، ولكن مع استمرار التحسّن الأمني في العراق، المتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، فإنَّ هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في المدة القادمة.

ثالثا: البطاقات المصرفية الإلكترونية

تؤدي البطاقات المصرفية دوراً هاماً في تسهيل عمليات الشراء والسحب سواء من الحساب المصرفي مباشرة أو من خلال ائتمان ممنوح، وبشكل أساسي تنقسم البطاقات إلى بطاقات الائتمان Credit Card وهي أكثرها انتشاراً من أنواعها : بطاقة الدفع

paiment de Carte، ،البطاقات المدفوعة مقدماً Cards Value Stored، بطاقة السحب)جهيدة & عزة, 2017 (وبطاقات الخصم Debit Card وبطاقة الصراف الآلي وبطاقة الشراء عبر الانترنت، وهناك أنواع أخرى من البطاقات مثل البطاقات ذات العلامة التجارية المزدوجة التي تمنح حاملها فرص الاستفادة من عروض العلامة التجارية، والبطاقات المدفوعة مسبقاً، لكننا سنتناول البطاقات الثلاثة الرئيسية، بطاقات الائتمان Credit Card، وبطاقات الخصم Debit Card و بطاقة الصراف الآلي، ويختلف مبدأ عمل البطاقات الثلاث المذكورة ولكنها تشترك في بعض الوظائف التي تقوم بها . كما موضح في الجدول ادناه.

الجدول (4)
عدد البطاقات الالكترونية المستخدمة للسنوات (2017-2020)

السنة	عدد بطاقات الائتمانCredit Card	عدد بطاقات الخصمDebit Card	بطاقات مسبقة الدفعprepaid
2017	15158	127594	147850
2018	22067	877894	1275487
2019	38883	1460891	7187050
2020	46469	2811503	7506759

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البك المركزي دائرة المدفوعات

نجد من الجدول اعلاه ان عدد البطاقات الالكترونية قد ازداد بشكل كبير خلال تلك الفترة، حيث وصلت في نهاية عام 2020 الى 46469 بطاقة بعد ان كانت 15158 بطاقة في نهاية 2017 كذلك بالنسبة لبطاقات المدينة فإنها زادت الى 2811503 في عام 2020، ايضا تضاعف عدد بطاقات الدفع المسبق فإنها زادت الي 7506759 لعام 2020، بالرغم من زيادة في عدد البطاقات الا انها لم تصل الي مستوى الذي يرفع معدلات الشمول المالي في العراق.

رابعا: انتشار خدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

يستعمل الحساب المالي الإلكتروني عبر تطبيق الهاتف النقال لتحويل الأموال، استلامها، دفع الفواتير، الادخار، التسوق الإلكتروني وغيرها من الاستخدامات المالية .والجدير بالذكر أن رقم المحفظة الإلكترونية هو رقم الهاتف النقال الذي يتم فتح المحفظة عليه، كما تعتبر غير مرتبطة بحساب بنكي ويمكن فتحها عند أحد مقدمي خدمة الدفع عبر الهاتف (عبدالرحمن (2021 ,.et al . من اجل تطوير نظام المدفوعات في العراق وتعزيز وصول الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع، باعتماد التكنولوجيا الحديثة بما يضمن تقديم الخدمة بسرعة وجودة عالية بعيدا عن الروتين وإهدار الوقت.

فقد تم ترخيص شركتين هي (محفظة العراق وآسيا حوالة) تعمل كمزود خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال وفقا لتعميمات البنك المركزي، فلقد أكد البنك المركزي العراقي إمكانية توسيع أعمال المصارف وشركات التحويل المالي وشركات الهتاف النقال وممارسة أي من نشاطات الدفع الإلكتروني في حال رغبتيهم في العمل بنظام خدمات الدفع الإلكتروني، ويسمى الاشتراك بهذه الخدمة محفظة دفع الهاتف النقال ، ويكون للزبون محفظة واحدة فقط مرتبطة بشريحة هاتف بموجب معايير اعرف زبونك، وتكوف الحدود على قيمة معاملات الدفع بالتجزئة كحد أقصى (2) مليون دينار يوميا (10) مليون دينار شهريا ويجب تسجيل المحفظة لدى وكلاء الشركتين لتصبح فعالة (البنك المركزي العراقي, 2015)

جدول (4)
انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت

السنوات	نسبة المبالغ المحولة من اسيا حوالة الى مجموع مبالغ التحويل	نسبة المبالغ المحولة من زين حوالة الى مجموع مبالغ التحويل	نسبة المبالغ المحولة من محفظة الناس حوالة الى مجموع مبالغ التحويل
2017	73.9	26.1	-
2018	53.6	46.4	-
2019	26.2	73.8	-
2020	30.7	69.3	0.03

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي دائرة المدفوعات 2017-2020

يلاحظ أنّ شركة آسيا حوالة انخفضت النسبة لديها من 73.9 % عام 2017 إلى 30.7 عام 2020 ،, في حين يحظ هناك سيطرة لشركة زين كاش على عمليات التحويل المالي، فقد ازداد نسبة المبالغ المحولة لديها إلى مجموع المبالغ المحولة من 26.1 % عام 2017 إلى 69.3 % عام 2020 ، في حين أنَّ شركة محفظة الناس بدأت عملها في عام 2020 ونسبة المبالغ المحولة لديها إلى مجموع المبالغ

كانت منخفضة بسبب حداثة عملها، إنَّ انتشار مثل هذه الخدمات يعد من الأمور الإيجابية التي تساعد في تطوير خدمات النظام المالي، وانَّ ازدياد التنافس بين الشركات ينعكس بالإيجاب على التطور المالي.

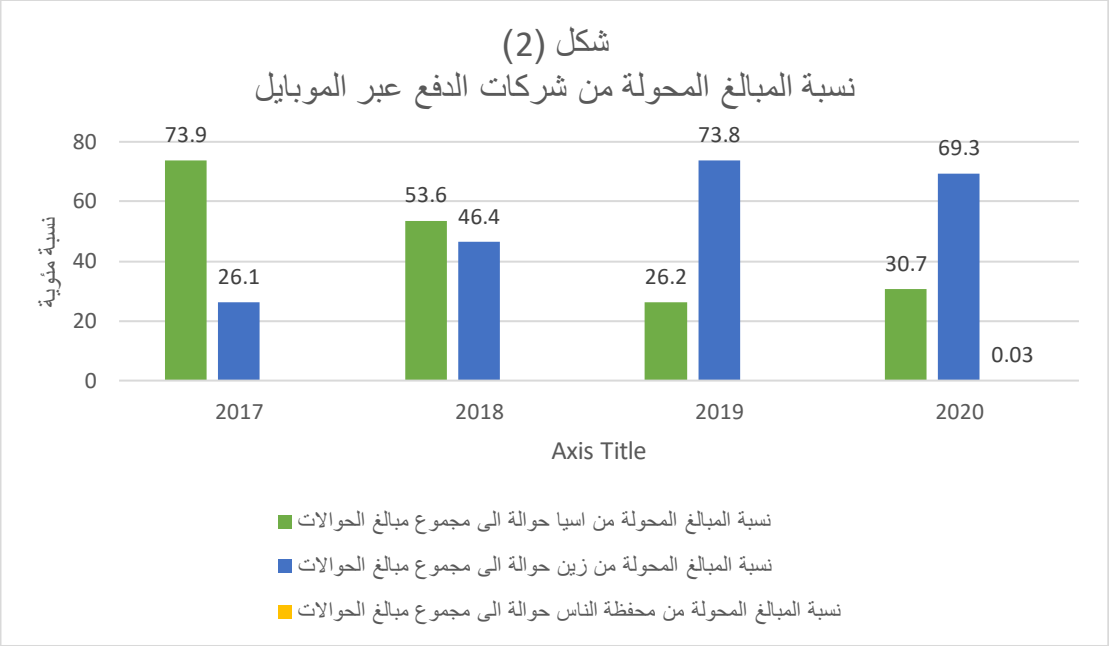

بالنسبة لاستخدام الهاتف المحمول في الخدمات المالية فانه يتم تحويل الأموال عِبرَ المحافظ الإلكترونية من دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي، وكذلك يمكن اجراء التحويلات الخاصة بدفع الفواتير والتسوق، فضلًا عن الخدمات المُقدَّمة وهي إيداع نقدي، سحب نقدي، تحويل بين الزبائن، ربط الحساب المصرفي بالمحفظة لتسهيل تحويل من الحساب المصرفي إلى الأدوات، دفع رواتب الموظفين في القطاع الخاص، تعبئة الرصيد، شراء من طريق الانترنيت، شراء بطاقات التعبئة الإلكترونية (البنك المركزي العراقي, 2021) . كما موضح في الشكل اعل

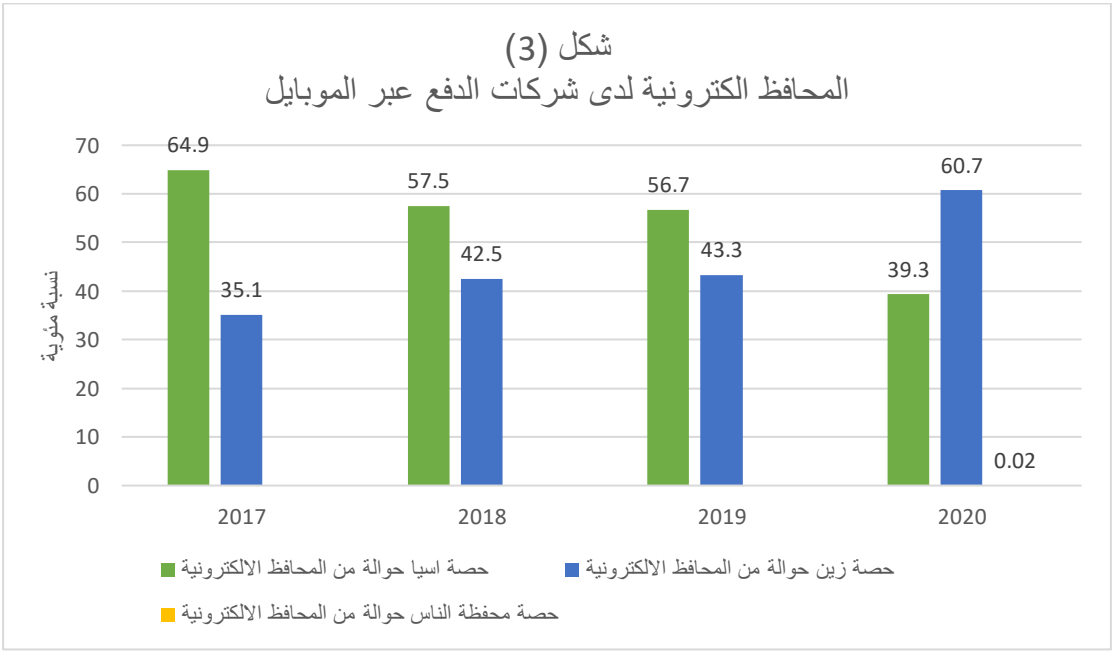

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المركزي دائرة المدفوعات 2017-2020

يلاحظ من الشكل اعلاه إنَّ حصة محفظة آسيا حوالة من المحافظ الإلكترونية كانت أكثر من حصص الشركات 56 % لآسيا حوالة مقابل 43% لزين كاش، ولكن في عام 2020 ارتفعت حصة زين كاش من المحافظ لتصبح 60 % في حين أن آسيا حوالة بلغت نسبة المحافظ الإلكترونية لديها إلى مجموع المحافظ 39 % أمّا شركة محفظة الناس فقد بلغت 0.02 % وذلك بسبب حداثة عملها، إنَّ خدمات الدفع عن طريق الموبايل تعد من الخدمات الحديثة والمتطورة ويجب العمل على زيادتها.

كما يمكن للمصارف تقديم خدماتها من خلال الموبايل، في الواقع تحتوي الهواتف المحمولة بالفعل على بطاقات ذكية بطاقات SIM، ويمكن أن تُضمَّن في أي منها بطاقة بنك" افتراضية "بكل سهولة. يمكن للعمال استخدام الجهاز المحمول ذاته كوسيلة لمصادقة أنفسهم والتعريف بأرقام حساباتهم. كما يمكن للتجار استخدام هواتفهم المحمولة كوحدات نقاط بيع. حيث يتوفر للهواتف المحمولة إمكانيات تكنولوجية مماثلة لوحدات نقاط البيع: شاشة، لوحة مفاتيح رقمية، ووصلة اتصالات آمنة. وفي هذه الحالة، تكون الخدمة بين هاتفين محمولين. وعليه، فمن شأن توفر حل قائم على استخدام الهواتف المحمولة أن يقلص بصورة كبيرة من تكاليف نشر الخدمات المالية على مستوى العديد من بيئات التجزئة، في المناطق التي يوجد بها انتشار واسع نسبياً للهواتف المحمولة، على الأقل. ويمكن أن يأخذ الإيصال شكل الرسالة النصية؛ وبدل من ذلك، يمكن توصيل طابعة محمولة بالهاتف المحمول الخاص بالتاجر (ماس, 2008)

خامسا: البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية:

إنَّ الزيادة التي تحصل في عدد البطاقات الإلكترونية أو الحسابات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية تعد تطورا وتوسعا في حجم الشمول المالي، فإنّ الخطوة الأولى نحو الشمول المالي هو فتح حساب مصرفي، ومن ثم فإنّ الزيادة في عدد الحسابات المصرفية هو شمول عدد أكبر من الافراد في النظام المالي، كذلك الأمر فيما يخصُّ المحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية، والشكل (4) يوضح نسبة النمو في عدد الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية:

شكل (4)

نسبة النمو في المحافظ و الحسابات والبطاقات الالكترونية

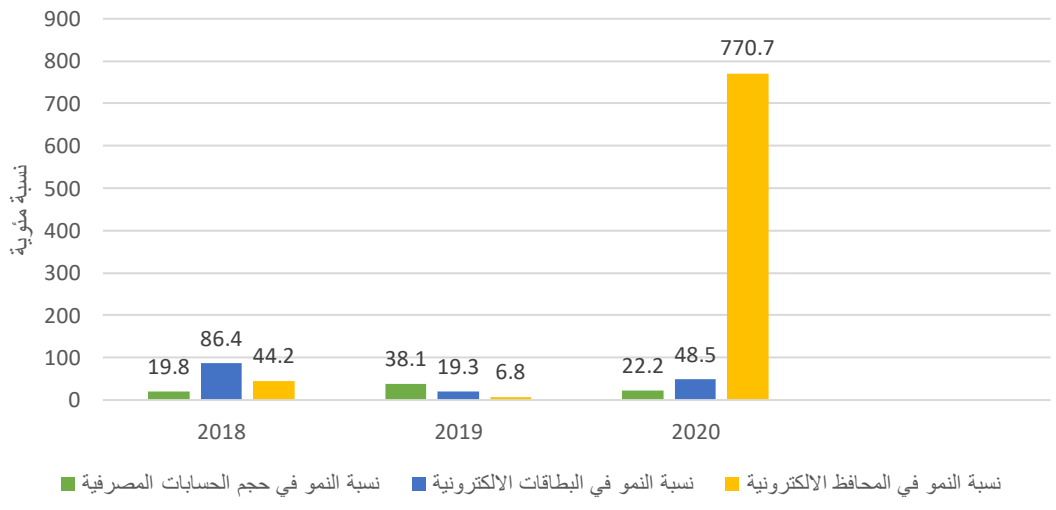

سادسا: تحديات الشمول الرقمي في العراق

اول التحديات التي يواجهها الشمول الرقمي في العراق هي:

1. عدم وجود المؤسسات المالية المساندة للعمل المصرفي، كشركة ضمان الودائع وشركات ضمان الائتمان وعدم وجود مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل) بالرغم من تشخيص ذلك منذ عدة سنوات (النصيري, 2020).
2. عدم تمكن القطاع المصرفي العراقي من امتلاك قدرات وإمكانات وبنى تحتية فنية وتقنية مؤثرة في إدارة المحافظ الاستثمارية واللحاق بركب التطور المصرفي في الدول المجاورة مما جعل الزبون ينظر إلى مصارفنا نظرة متخلِّفة وغير قادرة على تقديم أفضل الخدمات المتطورة له، مما أدى إلى عزوفه عن التعامل مع القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف الأهلية، كما أن الثقة قد تزعزعت في الفترة الاخيرة بسبب عدم تمكن بعض المصارف من تلبية سحوبات الزبائن من ودائعهم مما أدى إلى انخفاض معدلات الودائع في أغلب المصارف بنسب كبيرة مما سيؤثر ذلك على تعزيز الشمول المالي (النصيري, 2020)
3. وجود قطاع موازٍ غير مسجل يمثله الصرَّافون الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية أو خارجية،

صيرفة، تحويل نقد) تتم خارج الإطار الرسمي والتي تجذب كثير من الافراد والشركات لها، في ظل رقابة ضعيفة أو محددة مما خلق بيئة صعبة للجهاز المصرفي الحكومي والخاص الى ضم هذه الشرائح الى النظام المالي الرسمي.

4. الثقافة العامة السائدة في المجتمع والتي لا تزال تنظر إلى المصارف الخاصة بتحفظ وتتفادى التعامل بالصكوك أو البطاقات الائتمانية و الخدمات المصرفية الأخرى، مما خلق وجسَّد عدم الثقة بالقطاع المصرفي مما يؤدي الي ضعف مستوى الشمول المالي (النصيري, 2020)
5. أسباب تتعلق بالتكلفة والاجراءات ، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك حساب او الحصول على خدمة ، وان الخدمات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروض عليها، فضلا عن الاعتبارات الدينية و التقاليد والعادات (طه, 2018)
6. محدودية الدخل، والاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب أو المصاريف المرتبطة به، او الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب (لفته & حسين, 2019)

ولمعالجة هذه المعوقات لتطبيق الشمول المالي في العراق يجب العمل على الخطوات التالية: (دائرة الاحصاء والابحاث, 2017)

1- بناء الثقة بين المصرف والفرد.
2- تعدد الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية.
3- تفعيل جميع أنواع الودائع المصرفية.
4- القضاء على الروتين ولغة الأوراق والاعتماد على لغة العصر.
5- العمل على تقليل الفجوة ما بين الفائدة على الإقراض والاقتراض بما يضمن عدم هجرة راس المال الوطني الى خارج البلد والى المصارف الأجنبية.
6- السرعة والسهولة في عمليات الإيداع والسحب من خلال اعتماد الطرق العالمية المتبعة حاليا.
7- الإعفاءات الضريبة أحد اهم عناصر جذب الأفراد للقطاع المالي والمصرفي من خلال منح إعفاءات ضريبية لمن يمتلك حساب مصرفي.
8- بيان للموطنين مدى أهمية امتلك حساب مصرفي الذي يسهل إيداع أموالهم لتسديد التزاماتهم المالية، فضلا عن دور هذه الأموال مودعه في تنشيط الدورة الاقتصادية، الذي يعود بالفائدة لحياتهم الاجتماعية.
9- تفعيل دور الأعلام المالي والمصرفي الذي يوصل المعلومات بكل سلاسة وشفافية للمواطن الغير واعي لأهمية الخدمات المالية والمصرفية، يتم ذلك من خلال فتح قنات فضائية متخصصة تزود المواطنين بالخدمات المالية والمصرفية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

1. على الرغم من ارتفاع عدد اجهزة الصراف الالي وعدد البطاقات الإلكترونية في عموم العراق الان مستويات الشمول المالي الرقمي لاتزال منخفضة جدا.
2. زادت الحاجة الى ايجاد مزيد من الخدمات المصرفية الالكترونية والمالية خلال فترة كورونا والعمل على تعزيز الشمول المالي الرقمي في العراق.
3. وجود تحديات كثيرة يواجهها التحول الرقمي للشمول المالي منها عدم جهوزية البنية التحتية الرقمية وقلة ثقافة الجمهور بالتعامل الالكتروني للخدمات المصرفية عبر الهاتف.
4. تفضيل استخدام النقود الورقية على بطاقات الدفع الالكترونية كنتيجة لضعف مستوى الثقافة المالية.

ثانيا: المقترحات

1. العمل على ايجاد استراتيجية للشمول الرقمي في العراق
2. العمل على تطوير الخدمات الالكترونية ذات جودة امنة.
3. ضرورة القيام بدورات التثقيف المالي في الخدمات المالية الرقمية وكسب ثقة الجمهور افرادا ومؤسسات.

المصادر

(ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION (AFI). (2018). *National Financial Inclusion*.

ابودية, م. م. م. (2016). *دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني*. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الازهر-غزة.

اسماعيل, ص., & ابراهيم, ب. (2021). الشمول المالي كداعم اساسي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة بالجزائر في ظل انتشار جائحة كورونا. *المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان التحول الرقمي واثره على التنمية المستدامة , 2* .

العراقي, ا. ا. (2015). *تقرير الاستقرار المالي*.

العراقي, ا. ا. (2021). تقرير الاستقرار المالي 2020 In *البنك المركزي*.

العراقي.(Vol. 5, Issue 1)

العربي, ص. ا. (2020). *موجز سياسات الشمولي المالي الرقمي*.

النصيري, س. ع. (2020). متطلبات الاصلاح المصرفي في العراق عام 2016. *2016*, 2020.

جازية, ح. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا*, *23*(2), 97–114.

جهيدة, ا., & عزة, م. ب. (2017). تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*, *2*, 1–14.

حمدي, ز. ص. (2020). اهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة لتجارب دولية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*, *28*, 166–181.

ربوح, ع., & غردة, ن. (2008). تطبيق انظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق. *المرتمر الدولي العلمي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة*.

رفيقة, ب. ع., صورية, ص., & امحمد, ب. (2021). التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا. *مجلة الاقتصاد والبيئة*, *4*, 163–182.

سميرة, ب., & حاكمي نجيب. (2019). اثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لدمة التنمية الريفية. *مجلة ابحاث ودراسات التنمية*, *1*, 22–37.

شكرين, م. (2021). ازمة كوفيد 19،حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر. *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية*, *01 الخاص*(12), 217–241.

طه, ع. م. (2018). تعزيز الشمول المالي من خلال تقليل التداول النقدي. *مجلة الدراسات النقدية والمالية*, *4*.

طهير, م. (2020). *اثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر/ دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات ام البواقي*. جامعة العربي بن مهيدي، اك البواقي.

عبدالرحمن, ي., بوعبدالله, و., & فريال, ق. (2021). دور المحفظة الالكترونية في تعزيز الشمول المالي ،تجارب دولية. *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*, *01*, 399–413.

لفته, ر. ع., & حسين, س. ع. (2019). اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق. *مجلة كلية مدينة العلم*, *1*(11).(

ماس, ا. (2008). تحقيق امكانيات الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية: التحديات المبلة. *المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء*, 1–20.

مختار, ع. ا., حسيني, ج., & البلوطي, ن. (2021). اليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا-صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا-. *مجلة معد العلوم الاقتصادية*, *01*.

مراد, ب., & غزازي, ع. (2021). الشمول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19-. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*, *01*(06).(

مروان, ب. ق., & رشيد, ب. (2018). واقع وافاق تعزيز الشكول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*, *01*, 90–105.

مطر, ا. ن. (2018). *متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية)*. جامعة النهرين.

والابحاث, د. ا. (2017). النشرة الاحصائية السنوية2017. *البنك المركزي العراقي*.